تقرير لـ«الأمناء» يسرد التداعيات السلبية والإيجابية لقرارات البنك المركزي بالعاصمة عدن..

حرب مالية بين البنك والصرافين.. فمن ينتصر؟

«الأمناء» قسم التقارير:

بعد أن أصدر محافظ البنك المركزي بالعاصمة الجنوبية عدن القرار رقم (58) لسنة 2022م، بشأن تنظيم أعمال الصرافة، ظهرت ردود فعل سلبية وإيجابية عن القرارات.

وتضمن القرار تعديل بعض مواد القرار رقم (14) لسنة 2021م، بشأن تنظيم أعمال الصرافة.

كما تضمن القرار في رفع رأس مال الشركات في محال الصرافة لصالح بنك التضامن اليمني.

"الأمناء" تسرد ردود الأفعال

"الأمناء" تسرد ردود الفعل السلبية والإيجابية للقرارات، متضمنة رأي خبراء اقتصاد ومراقبين ومتابعين للشأن الاقتصادي.

وقال مراقبون إن "البنك المركزي يعزز من سيطرة منظومة صنعاء على السوق المالية".

واستغرب مراقبون اقتصاديون جنوبيون من القرار الذي أصدره البنك المركزي اليمني باعتبار لا يمكن وصفه إلا أنه "محاولة للنيل من الجنوب وتدمير اقتصاده" - حد قولهم.

وقال المراقبون "إنها قرارات تعسفية للنيل من شركات الصرافة الجنوبية، وتعجيزها عن مواصلة المشوار الاقتصادي التنموي في محافظات الجنوب وذلك من خلال رفع في رأس مال الشركات ومحال الصرافة لصالح بنك التضامن الإسلامي الشمالي وبنك كاك التابع لنظام صالح".

ويرى المراقبون الاقتصاديون الجنوبيون أن مثل هذه القرارات التعسفية التي انتهجتها وما زالت تنتهجها منظومات الاحتلال ستشكل منعطفًا سياسيًا جديدًا يعزز من سيطرة منظومة صنعاء على السوق المالية بعد أن أحكم المؤتمر سيطرته الإدارية على المحافظات الكبرى المحررة".

وتابعوا: «تفاجأنا بقرارات البنك والمحاربة الواضحة للاقتصاد الجنوبي ولشركات الصرافة الجنوبية.. فهل يظن البنك المركزي وقيادته أنها ستمر بسهولة ولكن فليكن بعلمهم أننا لن نسكت على ما يحدث من حرب علنية ضد اقتصادنا الجنوبي".

وتساءلوا: «لماذا قطاع الرقابة الذي يترأسه الحوثي منصور راجح؟"

واستطردوا: «دائمًا نتفاجأ بأمور تستهدف الجنوبيين، هي حرب شمالية بحتة أعلنت ضد الجنوب وهي وغيرها لن تمر، فالجنوب لدينا خط أحمر واقتصادنا هو أساسنا وكم لهذه الشركات من دور فعال في خدمة القضية والقوات المسلحة وغيرها" - حد قولهم.

واختتموا بالقول: «شهد الصرف في محافظات الجنوب استقرارا لفترة لا بأس بها، نبدي قلقنا من قرارات المركزي أنها ستؤزم الأمور وستسبب فرار رؤوس الأموال نحو بنوك الخارج وبالتالي ارتفاعًا مهولًا بسعر الصرف.. لذا نحذر المركزي اليمني من تبعات قراراته».

مراقبون: البنك المركزي يعزز سيطرة منظومة صنعاء على السوق المالية

خبراء اقتصاد: هذه تفاصيل خطة الهيمنة على مؤسسات الجنوب المالية

مؤيدون: قرار البنك سليم ويجب تطبيقه

معارضون: نحذر المركزي من تبعات قراراته

خطة للهيمنة على مؤسسات الجنوب المالية

بدورهم، قال خبراء اقتصاديين إن "نظام الاحتلال اليمني يُشهر الكثير من صور الاستهداف ضد الجنوب بغية تأزيم الوضع المعيشي لمواطنيه، كإحدى صور الإرهاب الغاشم التي تشنه تلك القوى الإرهابية".

وأضافوا: «من بين إحدى معالم هذا الاستهداف الغادر، هو العمل على تعزيز حضور الشركات اليمنية في الجنوب".

وتابعوا: «حدث هذا الأمر مثلا مع قرار أصدره البنك المركزي اليمني مؤخرًا، تمثل في رفع رأس مال الشركات في محال الصرافة لصالح بنك التضامن اليمني".

وأشاروا إلى أن "هذه الخطوة تحمل مخاطر شديدة كونها تشكل منعطفًا جديدًا فيما سيطرة الاحتلال اليمني على السوق المالية في الجنوب" - حد قولهم.

وأكملوا: «إقدام الاحتلال اليمني على إشهار مثل هذه الأسلحة في وجه الجنوبيين هي محاولة لتوجيه ضربة اقتصادية شاملة، تتضمن العمل على إفقار وإذلال الجنوبيين وزيادة حجم الأزمات المعيشية".

وقالوا: «الاحتلال اليمني يحاول بوضوح غرس نفوذه في الجنوب بشتى السبل، ولا يكتفي بمحاولة غرس هذا الحضور عسكريا، لكن أحد محاور الاستهداف تتضمن تثبيت هذا الاحتلال على الصعيد الاقتصادي أيضا".

وأضافوا: «لا ينفصل هذا الاستهداف عن حرب الخدمات التي يتم شنها من قِبل الاحتلال اليمني ضد الجنوب، وهذه الحرب بالغة القسوة قادت إلى إحداث ترد مروع في الأوضاع الحياتية في الجنوب، في ظل وقف صرف الرواتب، ما أفقد الكثير من المواطنين من تلبية احتياجاتهم".

قرار سليم ويجب تطبيقه

في سياق متصل، قال متابعون للشأن الاقتصادي إن "البنك المركزي بالعاصمة الجنوبية عدن أنزل قرارات إذا نفذت نعتقد أن السوق سيخرج من كل قليلي الخبرة" - حد قولهم.

وسردوا تفاصيل قرارات البنك بالقول: «تضمنت القرارات رفع رأس المال إلى مليار ريال للشركات، ورفع رأس المال للمنشآت الفردية إلى 500 مليون ريال، ووكيل الحوالات إلى 150 مليون ريال، وأما رسوم مزاولة المهنة فبلغت 20 مليون للشركة تدفع كل عام، و4 مليون للمنشآت فردية، و 500 ألفًا لوكيل الحوالات".

وتابعوا: «كما تضمنت القرارات وضع مبلغ الضمان الذي يوضع بالبنك بصورة دائمة وهو 500 مليون للشركة، و150 مليون للمنشآت الفردية، و20 مليون لوكيل الحوالات".

وأشاروا إلى أن "نوعية العملة هي الريال الجديد التابع لبنك عدن".

وقالوا إنه "قرار سليم جدا"، معللين ذلك بالقول: "الذي ليس لديه رأس مال يؤمّن به على أموال الناس فليرحل، خاصة بعد المشكلات التي جرت العام الماضي".

واختتموا بالقول: «إذا طبق القرار، سيتوقف عن العمل كثير من الصرافين والشركات" - حد تعبيرهم.